



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض 7٪ خلال أسبوع إلى 61.37 دولاراً

شهد سعر برميل النفط الكويتي موجة تراجع حادة خلال الأسبوع الماضي لينخفض نحو 7٪ إلى 61,37 دولاراً للبرميل، حيث فقد نحو 5 دولارات من قيمته خلال 6 أيام. وكان آخر هذه التراجعات أول من أمس حيث انخفض قرابة 3٪ إلى مستوى 61,37 دولاراً للبرميل فاقداً 1,82 دولاراً من قيمته، وذلك وفقاً للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط لأدنى مستوياتها في 7 أسابيع وسط مخاوف من تزايد الإمدادات العالمية بعد أن أعلنت إيران خططاً لزيادة الإنتاج ومع تسجيل إنتاج الخام الأميركي مستويات قياسية مرتفعة.

تحذير من فوائض بالمعروض وتخوف من انكماش الاقتصاد العالمي

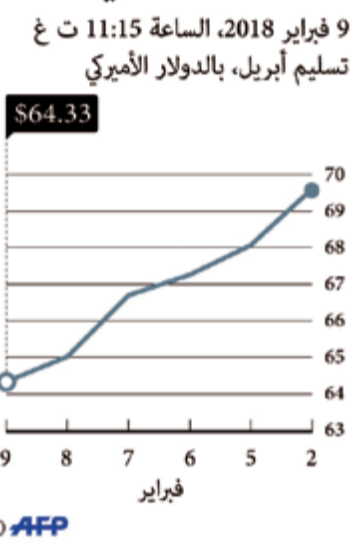
أسعار النفط بين مطرقة زيادة الإنتاج وسندان الأسواق المالية

الصين تنوي إطلاق عقود نفط آجلة مارس المقبل

رويترز: قال مصدران مطلعان أمس إن الصين تخطط لإطلاق عقود النفط الخام الآجلة بعد طول انتظار في 26 مارس المقبل، وهو تحرك من المحتمل أن يحدث هزة في التسعير باكبر سوق للسلع الأولية في العالم. وطلب المصدران عدم نشر اسميهما لأنهما غير مخولين بالحديث إلى وسائل الإعلام. ولم ترد لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية على طلب التعليق. وامتدعت بورصة شنغهاي للعقود الآجلة وبورصة شنغهاي العالمية للطاقة عن التعليق أيضاً بحسبما ذكرت وكالة رويترز. وتعد بورصة شنغهاي العالمية للطاقة جزءاً من بورصة شنغهاي للعقود الآجلة وهي التي ستتولى إدارة العقود.



برميل نفط برنت في لندن



وكالات: واصلت أسعار النفط تراجعها في تعاملات أمس للجلسة السادسة على التوالي، متجهة نحو تسجيل أدنى مستوياتها في شهرين في تراجع سريع بسبب تضافر 3 عوامل أثرت وبشكل كبير على أسعار النفط والتي كانت قد شهدت قفزات خلال يناير الماضي لأعلى مستوياتها في عامين وتلك العوامل مرتبطة بكل من العرض والطلب على النفط.

1 مخاوف المستثمرين بشأن فائض المعروض في السوق ويزامن ذلك مع إعلان إيران عن خططها لزيادة الإنتاج.
2 تجاوز النفط الأميركي أعلى مستوياته تاريخياً.
3 شكوك حول توقعات مواصلة النمو الاقتصادي العالمي في 2018 بالتزامن مع تراجع حادة بالأسواق المالية العالمية خلال تعاملات الأسبوع الماضي. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أبريل 0,6٪ إلى 64,38 دولاراً للبرميل بعدما بلغ سعره 64,81 دولاراً، وهو أدنى إغلاق منذ 20 ديسمبر الماضي ومددت عقود خام نايمكس تسليم مارس انخفاضها إلى 1,03٪ عند 60,52 دولاراً للبرميل، مما يشير إلى احتمالية تحقيق أسوأ إغلاق في 2018.

الإنتاج الأميركي والإيراني

زادت حدة تراجع أسعار النفط بعد بيانات أظهرت تجاوز إنتاج النفط الأميركي أعلى مستوياته على الإطلاق يوم الأربعاء الماضي، فضلاً عن عودة أكبر خط أنابيب

خطة لزيادة إنتاج إيران والنفط الأميركي لأعلى مستوياته تاريخياً



نقطي في بحر الشمال «فورتيس» للعمل بعد تعطله للمرة الثانية خلال شهرين. وأثار ارتفاع إنتاج النفط الأميركي المخاوف من أن ذلك قد يعوض الجهود التي تبذلها «أوبك» ودول أخرى من خارجها بما يشمل روسيا لخفض الإنتاج، والتي ساعدت بالفعل في تعزيز الأسعار. وأعلن نائب وزير النفط الإيراني أن بلاده تهدف إلى زيادة إنتاجها لإنتاج الخام بمقدار 700 ألف برميل لنصل إلى 4,7 ملايين برميل يومياً في غضون السنوات الأربع القادمة. وأبلغ زماني نيا مؤتمراً في باريس «نحن نخطط لزيادة إنتاجنا بنحو 700 ألف (برميل يومياً) ليصل إلى 4,7 مليون برميل يومياً خلال الأعوام الثلاثة إلى الأربعة المقبلة». وأضاف زماني أن الزيادة في الإنتاج قد تصل إلى

مليون برميل يومياً إذا تمكنت إيران من التوصل إلى اتفاقات مع شركات دولية بشأن تطوير أربعة حقولها النفطية. تراجع الطلب تزامنت مخاوف إنتاج المعروض من النفط مع التراجعات الحادة التي أصابت الأسواق المالية العالمية والتي تشير إلى إمكانية وجود تأثير سلبي على توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال 2018. وكان النفط قد ارتفع خلال يناير الماضي ليكمل سلسلة ارتفاعات بدأها في النصف

الثاني من العام الماضي على خلفية اتفاق أوبك ومنتجين مستقلين لاستمرار خفض الإنتاج خلال العام الحالي بالإضافة إلى تحسن توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال العام 2018 الصادرة عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

«الذكاء الصناعي» فاقم خسائر الأسهم



واصلت أسهم البورصات العالمية نزيف الخسائر الحادة بجلسة الخميس الماضي لتضيف إلى الخسائر الحادة التي بدأت الإثنين الماضي وتدخل تقنيات الذكاء الصناعي ضمن قائمة الأسباب الرئيسية المؤثرة في تفاقم خسائر البورصات العالمية في ظل تزايد الاعتماد على آليات التداول التلقائي لوقف الخسائر دون تدخل بشري. وأشار مستثمرون إلى أن وجود معادلات حسابية تقوم بالبيع التلقائي دون الرجوع إلى المستثمرين من خلال برامج آلية لا يوجد بها أي تدخل بشري حيث يتم البيع إذا وصل السعر إلى مستوى معين أو في حالة الانخفاض بنسبة محددة (3 - 5٪ تقريبا) خلال جلسة واحدة وذلك للحد من الخسائر المحتملة للاستثمارات في حالة عدم

وتشابهت الظروف بين الإثنين الأسود في 1987 وما حدث الأسبوع الماضي إلى حد التطابق ففي صيف 1987 كان الاقتصاد الأميركي يبلى بلاء حسناً بالتزامن مع صعود قوي للأسهم في «وول ستريت»، التي استفادت من سياسات الاحتياطي الفيدرالي. ويعود الفضل في ذلك لرئيس البنك المركزي آنذاك «بول فولكر» الذي خلع البلاد من الضغوط التضخمية المفرطة، بعدما شهدت أسوأ ركود منذ الثلاثينيات بسبب

«سندات الخردة» تعاني من تراجع الأسواق

انخفض اثنان من صناديق الاستثمار المتداولة المتخصصة في السندات ذات الدرجة غير الاستثمارية «الخردة» لأدنى مستوى منذ 2016، مع استمرار هبوط أصول المخاطر الأخرى. وهبط سعر صندوق «بلومبرج-باركليز» لسندات الشركات الأميركية مرتفعة العائد وصندوق «إتش.واي.

معدل البطالة عند أدنى مستوياته في 17 عاماً، ونمو الأجور بوتيرة سنوية هي الأسرع في ثماني سنوات. وخلال الأسبوع الماضي، بدأ السوق ينتابه القلق من اضطراب الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة من المتوقع، وهو ما رجحته التكهات بشدة مع تولي قائد جديد لدفة البنك المركزي للبلاد. ورغم أن الأساسيات الاقتصادية يقال إنها جيدة ولن يكون هناك تهديد تضخمي حقيقي من ارتفاع الأرباح التي يتسبب فيها نمو الإنتاجية، لكن موقف الأسواق خلال الأسبوع الماضي، ليس سوى إعلان لحدوث عاصفة غاضبة.

تم توقعه قبل 24 ساعة من الانهيار عام 1987 «الاثنين الأسود».. كلاكيت ثاني مرة



صورة قديمة للاثنين الأسود عام 1987

ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات قوية، بحسب تقرير نشرته «الجارديان». وما إن تراجع التضخم، انخفضت تكاليف الاقتراض بشكل حاد وتعافى الاقتصاد، وهو ما ساعد رئيس البلاد «رونالد ريغان» في الفوز بولاية ثانية بنتائج ساحقة في الانتخابات التي جرت عام 1984. في الأساس، تولى «فولكر» هذه المهمة خلال عهد الرئيس الديمقراطي «جيمي كارتر»، لكن «ريجان» رأى أنه غير حريص على تنفيذ خطط تخفيف القواعد التنظيمية المالية لذا قرر استبداله بـ«ألان جرينسبان». وبعد ذلك بشهرين - في أكتوبر عام 1987 - كان انهيار السوق الأميركي (الاثنين الأسود).

ثم ظهرت علامات التضخم، وأيضاً كان الدولار ضعيفاً ومستويات الأسهم في ارتفاع مستمر، ثم تم تغيير رئيس الاحتياطي الفيدرالي. ويطلق الأمر ذاته على الوضع الحالي، حيث تولى «جيروم باول» قيادة البنك المركزي الأميركي خلفاً لـ«جانيت يلين»، وسط تذبذب في أسواق الأسهم والسندات، وكانت أسباب «ترامب» لهذا التغيير مشابهة لدوافع «ريجان» قبل 30 عاماً. وأيضاً كان لـ«يلين» دور كبير في مساعدة «ترامب» خلال عامه الأول من الرئاسة على تحقيق وعده للمناخين بتسجيل معدل نمو قوي، بالإضافة إلى ارتفاع الأسهم في «وول ستريت» إلى مستويات قياسية.

استشعار الخوف ومؤخراً، بدأ «وول ستريت» استشعار الخوف إزاء احتمالات ارتفاع التضخم، وأظهرت البيانات استقرار

الظروف متطابقة وقيل الإثنين الأسود الأسبوع الماضي كان واضحاً أن الاقتصاد الأميركي ينمو بوتيرة معتدلة، والبطالة منخفضة،